

العنوان:	الجزء الأول - التاريخ : قضايا وإشكالات
المصدر:	مجلة ليكسوس
الناشر:	محمد أبيهي
المؤلف الرئيسي:	أوعسو، خالد
المجلد/العدد:	ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يونيو
الصفحات:	105 - 115
رقم MD:	884937
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العلوم الإنسانية، علم التاريخ، مناهج البحث
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/884937



مناهج البحث في التاريخ



الجزء الأول - التاريخ: قضايا وإشكالات



خالد أوعسو

باحث في تاريخ المغرب

تخصص: تاريخ الهجرة

لا يحتاج الباحث داخل حقل العلوم الإنسانية إلى كبير معاناة ليدرك المكانة التي أضحت عليها علم التاريخ، لدرجة أن كل الأنظمة أسست مشروعاتها عليه وضمنت لنفسها استمرارية عبره.

إن هذه القيمة الاستثنائية جعلت مجال التاريخ أكثر المجالات شراسة على مستوى الاستثمار حتى أن سؤال الموضوعية داخله سيتم الارتفاع به إلى مستوى الإشكال المعرفي الذي حرك العديد من الأعلام، سواء تعلق الأمر بفئة المؤرخين²¹⁷، أو أولئك الساعين إلى البحث عن مكان داخله، أو حتى بالنسبة لأولئك الذين اتخذوه أفقا لتفكيرهم ولطراحاتهم النظرية²¹⁸.

²¹⁷ - كمثال على ذلك كتاب د. عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، ط الأولى بيروت 1992
كمثال على ذلك إدوارد كار: ماهو التاريخ، ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط الأولى، 1976



فبأي معنى نفهم الحاجة إلى التاريخ؟ وهل قدر هذا الأخير أن يتموقع بين سؤالي الموضوعية والذاتية، وأن يظل حبيس علاقة ملتبسة بالزمن؟.

أ-وجود طلب اجتماعي: من الأكيد أن تحولات عميقة عرفتتها المجتمعات الإنسانية، وهي تحولات عرفت وثيرة سريعة منذ المرحلة الحديثة، وككل تحول كانت له تداعيات على مستوى منظومة الثقافة، لذلك كان طبيعياً أن يحظى التاريخ بأهمية قصوى، فانطلاقة الرأسمالية، وظهور البورجوازية، والإصلاح الديني، وبروز الدولة المعاصرة، وتدشين تصور جديد للإنسان ينظر إليه ليس باعتباره كائناً متعبداً بل طاقة إبداعية، والتنامي التدريجي للمعرفة العلمية بكل ما يعنيه ذلك من إعادة الاعتبار للعقل والإيمان بقوانين الطبيعة... كلها عناصر جعلت من الإنسان مركزاً جديداً وقيمة مطلقة تدور حولها كل هذه التحولات.

لقد كانت النتيجة المباشرة لكل ذلك أن عمدت القوى الجديدة -التي برزت على ساحة الميدان- إلى العودة على خط التطور التاريخي إلى مراحل تاريخية لشحذ الهمم وبناء ممتلك رمزي قادر على تأمين اللحمة الاجتماعية، وبالتالي تشكيل ذاكرة تاريخية بإمكانها توجيه المخطات القادمة. فالدول الناشئة سعت إلى بناء مشروعاتها، والأمر نفسه يرتبط بالفلسفات الناشئة التي عملت كذلك على إرساء أسسها بالعودة إلى مراحل تاريخية لتأسيس استمراريته²¹⁹.

لقد سمحت إذن تحولات العصور الحديثة بفتح باب التاريخ على مصراعيه، ليعدو ميداناً للصراع بين مختلف القوى الصاعدة الساعية إلى بناء تصوراتها وسط منافسين قائمين أو محتملين. ولأن الأمر يتعلق بمجال حساس من يمتلكه يمتلك الحاضر ويصنع المستقبل، فقد تحول الماضي إلى ميدان مفتوح للصراع، كل طرف يسعى إلى رسم معالم ما هو مسموح وما هو غير مباح، فأضحى

²¹⁹+ للتفاصيل أكثر انظر: هاشم صالح، مدخل إلى التنوير الأوروبي، دار الطليعة بيروت، 2005-



بذلك التاريخ عرضة للتسييج وللهوس الذي بلغ حد البحث عن احتوائه لأن في إخضاعه امتلاك لعقول الناس²²⁰.

من هذا المنطلق أضحي علم التاريخ مطلبا فرديا وجماعيا، ولأنه كذلك أصبحت المعرفة التاريخية فضاء لنسج مفارقة غريبة: إنها مفارقة الضبط والتحكم من جهة، ومن جهة ثانية البحث عن اختراق الطابوهات وتحرير الذاكرة من التسلط²²¹، وهي مفارقة أنتجت قضايا خلافية تلقي بظلالها على الفضاء التاريخي والاجتماعي والسياسي. فيكفي أن نشير على سبيل المثال إلى قضية الهوية ليتبين أن الأمر يتعلق بمسألة تتقاطع فيها كل ضروب التاريخ لتنتج عنها منظورات مشرعة ومؤسسة وهي منظورات تتخذ من الاستمرارية والانكسارات التي حصلت في التاريخ مجالا للتجيش، وهو تجيش يتعدى توظيف الكلمات والمفاهيم ليحيل على السياقات والآثار التي ترهن الحاضر ولنا في الحضور العربي بالمغرب مثالا دالا. فهل الأمر يتعلق بفتح أم بغزو، هل هذا الحضور شكل اعتقا أم انتكاسة لموقع المرأة، هل دخول الدين الإسلامي قوض المكونات الأخرى للهوية أم أنه أسهم في بناء ملامح تماسك هوياتي....

ولأن الأمر لم يعد يقتصر فقط على فاعلين محدودين في المكان، تحول التاريخ إلى فضاء يؤثث اللعبة السياسية فوضعية اليهود، وإبادة الهنود، والظاهرة الاستعمارية... كلها قضايا تحيل على وضعيات تاريخية تغدي الشعور العام بشكل تتحول معه هذه القضايا إلى معيش يومي ينهل من الصراعات والتجاذبات التي تمس مجالات السياسة والاجتماع والذهنيات.

لقد تحول التاريخ إذن إلى أساس للفعل الإنساني، ليعدو الإنسان فاعلا بالتاريخ ومفعولا به، ولأنه كذلك ازداد الطلب الاجتماعي على التاريخ، ومعه أضحي المؤرخ أكثر جرأة في اقتحام مواضيع كانت إلى عهد قريب حكرا على مجالات معرفية أخرى²²².

+ يكفي أن نشير هنا على سبيل المثال إلى تمثل تاريخ المغرب بين مختلف الفرقاء السياسيين: بين من يضيف عليه منظورا ماديا (التقرير الإيديولوجي للاتحاد الاشتراكي مثلا)، وبين من يضيف عليه تصورا أخلاقيا (القوى الإسلامية)²²⁰

+ الأمر يتعلق هنا أساسا -على سبيل المثال- ببعض مكونات المجتمع المدني التي تحمل تصورا للمجتمع والتاريخ وهو تصور مخالف لما هو سائد كما هو الشأن بالنسبة للحركة الأمازيغية²²¹

²²² يكفي أن نشير هنا -في الحالة المغربية- إلى موضوعات من قبيل الهجرة، سنوات الرصاص....



ب- وجود خصوصية: لا يتعلق الأمر بوجود طلب اجتماعي فقط، بل أيضا بوجود خصوصية تميز علم التاريخ فتعطيه فرادته وتميزه مقارنة مع باقي أشكال المعرفة الإنسانية. صحيح أن التاريخ كمعرفة يشمل كل ما له بالزمن والإنسان، حيث الزمن هنا زمن بشري بامتياز، ولأنه كذلك فإنه ينتظم وفق رهانات الحاضر وتطلعات المستقبل²²³. من هذا المنطلق يحضر التاريخ كمعرفة كلية ليس بالمعنى الفلسفي، بل بمنطق الترابطات التي تسم الزمن والتي تعكس قدرة الإنسان على الفعل الذي تنتج عنه أحداث يتدخل التاريخ لتفسيرها ومحاولة فهمها. بهذا المعنى حقق التاريخ تراكما ومكن ذاته من عدة منهجية مكنته من مساءلة ذاته، وما السجل الدائر حول قوانين التاريخ ودور الإنسان، حول السبب المفسر والعامل المساعد أو ما يعرف بالمحددات والموجهات في الحدث التاريخي، حول العلاقة بين التاريخ الكلي والخصوصي... وغير ذلك إلا دليل على التراكم المعرفي والمنهجي الذي حققته المعرفة التاريخية اليوم.

إن هذا المسار الذي أضحي جزءا من علم التاريخ، أصبح يفرض على المؤرخ مساءلة حرفته بانتظام من خلال رسم معالم التقاطع والاستقلالية التي تميزه عن مجموعة من التخصصات القريبة منه منهجا وموضوعا. ذلك أنه بقدر ما أن التاريخ يترع نحو بناء منهج صارم يقوم على التحقيق والمقارنة والتشكيك وتنويع المصادر وتفكيك الدوافع والخلفيات، بقدر ما أنه مليء كذلك بالثقوب والفراغات، وهي صعوبة ترتبط بالحدث نفسه باعتباره يفتح على إمكانات متعددة للقراءة. من هنا ظلت الوقائع، ومعها ظل التاريخ يخفي وراءه معارك لها امتداد في النقاش العمومي، لذلك لا غرابة أن يكون مثار إقبال من طرف كاتب المذكرات والإخباري والسياسي والفاعل المدني.... إن هذه الخصوصية جعلت التاريخ يحمل بين أحشائه ثقلا مضاعفا: من جهة التزوع نحو تطهير ذاته من كل الابتذالات التي تطاله، ومن جهة ثانية إعادة الاعتبار للزمن بأحداثه وشخصه²²⁴.

²²³- إدغار موران، مقدمات للخروج من القرن العشرين، ترجمة انطوان حمصي، دمشق 1993 ص: 294-300
²²⁴- R. Aron, introduction à la philosophie de l'histoire, Gallimard 1939, P : 328-331.



إن هذه الخصوصية التي تميز التاريخ حولته إلى أحد المجالات المعرفية التي يسعى الجميع لامتلاكها والحديث باسمها. ولأن الأمر كذلك أضحى التاريخ ذلك السهل الممتنع، فإذا كانت أحداث الماضي تتمظهر من خلال شواهد متعددة، فإن الحديث باسمها ليس بالأمر اليسير. ولعل الأمر هنا يأخذ طابعا مزدوجا حينما يتعلق الأمر بالإنسان، مادام الوجود الإنساني في جوهره وجود تاريخي، ذلك أن الإنسان بقدر ما يسعى إلى إدراك تاريخيته، فإنه يعمل في نفس الوقت على صناعة تاريخه²²⁵. من هذه الزاوية فالتفكير في التاريخ يحيل على مجموعة من التساؤلات تتعدى مجال اشتغال المؤرخ لترتبط بقضايا التحديد، وكذا بالجوانب الإبيستيمولوجية وفلسفة التاريخ.

التاريخ: إشكالية التحديد

يحيل التاريخ في بعده العام إلى مجموعة من الأخبار التي تتناول أحوال القوم، أي الدول والجماعات دون "الأفراد المنعزلين"، إلا إذا كانت أفعالهم ذات أثر على وضعيات ترتبط بالآخرين. التاريخ إذن إخبار يطال من حيث المبدأ كل ما له علاقة بالبشر في زمان ومكان محدد، وهو إخبار يهتم بقضايا لها علاقة بأحوال الناس واهتماماتهم وفن عيشهم، وكل ما له علاقة بأوضاعهم. لكن هذا المفهوم العام كان في حاجة إلى ضبط وتنظيم، ولكي يتحقق ذلك كان لزاما أن يتحول إلى علم له قواعد وأصول، ويقوم على أسس ومنهج يمكن ليس فقط من التحقق من الواقعة التاريخية، بل أيضا من التساؤل عن كيفية حدوث الوقائع²²⁶.

لا يتعلق الأمر إذن بغزارة المادة من حيث هي مادة، بل بمدى مطابقتها وخضوعها لأدوات الفحص والتقصي، وبالتالي فالتاريخ هنا لا يعدو وقائع وروايات بدون حدود، بل ممارسة تخضع لجملة قواعد يتوحد داخلها المؤرخون. ضمن هذا الإطار تبرز أسماء أدركت منذ وقت بعيد قيمة هذا الرهان، وأدركت في الوقت نفسه أن التاريخ له علاقة فقط بالماضي من حيث مادته، لكنه لا ينحصر فيه بقدر ما أنه يرتبط عضويا بحاجيات الحاضر وانتظارات المستقبل. فابن خلدون على سبيل المثال شكل نموذج الوعي بأهمية صناعة المؤرخ وقدرة هذا الأخير على النفاذ إلى "حقيقة"

²²⁵ -J.Hours, valeur de l'histoire, PUF, p: 68-73.

²²⁶ - وهو ما نجده حاضرا عند ابن خلدون، انظر: عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، تقديم وتحقيق إيهاب محمد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، 2006، ص: 11-18.



الوقائع. ذلك أن معرفة قوانين العمران تقتضي الكشف عن القواعد التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، وذلك لن يتم إلا بالأخذ بعين الاعتبار بمعايير التحقق من الواقعة التاريخية²²⁷. نحن إذن أمام قصيدة تقيم علاقة بين التاريخ ووعي المؤرخ من حيث وجود مرجعية توجه عملية بناء أحدث التاريخ.

أ- التاريخ: الأصل والدلالة

يجمع الباحثون في هذا المجال على صعوبة تحديد أصل متفق عليه لكلمة التاريخ، وإن كان عدد من المهتمين بالموضوع ينتصرون لحال ثقافي يعتبرونه بمثابة الأصل الذي انبثقت منه كلمة "تاريخ"، هكذا تم رهن اللفظ بحسب هؤلاء بين الأصل العربي، أو الفارسي، أو الغربي.²²⁸ فجوتشليك على سبيل المثال رأى في أصل الكلمة، التي تعني التعليم، بعدها الإغريقي، حيث يرجع الفضل إلى أرسطو طاليس الذي ربط بين التاريخ وعملية السرد المنظم²²⁹. وهو موقف لا نجد له امتدادا عند مفكرين آخرين بدليل احتواء جميع اللغات على لفظ "تاريخ"، ما يعني أن للكلمة جدورا ضاربة في الحضارات الإنسانية²³⁰، لذلك يذهب أحمد ترحيني في رصده لأصل الكلمة إلى إقامة رابط بين التاريخ والشهر والقمر، حيث كانت الجماعات البشرية تشير إلى الشهر واليوم من الشهر من خلال متابعة تطور القمر²³¹، هكذا انبثق التاريخ من هذه العلاقة الأولية التي نسجها الإنسان بالطبيعة والتي جعلته يبني علاقته بالزمن من خلال هذه العلاقة الأولية، وهو ما يدفع إلى التساؤل: هل مر التاريخ كلفظ وكمعنى أي كدلالة فنية من هذه العلاقة الحسية قبل أن يلتصق بالزمن، وهو المعنى الذي يحيل إليه التاريخ اليوم، حيث الزمن هنا لا يرمز إلى تلك الدلالة التبسيطية التي تشير إلى الخبر أو الحكاية التي تبقى عالقة بالذاكرة ومدونة على مستوى التواتر لتغدو تاريخا محفوظا²³²، بل تحمل في طياتها دلالة مركبة تقيم علاقة ربط بين الماضي والوعي بهذا الماضي

²²⁷ نفسه

+ حيث تشير بعض الدراسات إلى أن العرب أروا بدورهم بمشهور الحوادث وبولاية الملوك، حتى جاء الإسلام واجتمعوا على تقويم واحد هو التقويم الهجري. انظر: هيئة التحرير "التاريخ عند المسلمين" مجلة الوعي الإسلامي، عدد 604، سبتمبر-أكتوبر 2015 ص: 30-31

+ لويس جوتشليك، كيف نفهم التاريخ: مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي، ترجمة عائدة سليمان وأحمد+ وأحمد مصطفى، دار الكتاب العربي ومؤسسة فرنكلين للطباعة، بيروت، 1966 ص: 55-56

²³⁰ هيئة التحرير "التاريخ عند المسلمين" مجلة الوعي الإسلامي، ص: 32-33-

²³¹ محمد أحمد ترحيني، المؤرخون والتاريخ عند العرب، دار الكتب العلمية ودار الريف، بيروت، ص: 6-8

²³² عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، الجزء الأول: الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، ط الثالثة، ص: 33-36



بحيث أصبح التاريخ يحيل على حوادث الماضي وعلى العلم الذي يحقق في هذه الحوادث، وهما دالتان توجدان في مختلف اللغات²³³.

ب- هل التاريخ إعادة أم بناء للماضي:

كما سبقت الإشارة، نشأ مفهوم التاريخ ونما شأنه شأن جميع المفاهيم حينما انفصل عن الخبر بمعناه التقليدي ليقوم علاقة بالزمن كاستمرارية. هذا التحول هو حبيس لحظتين: لحظة وعي المؤرخ بصناعته حيث التاريخ أصبح ينظر إليه باعتباره مجالا معرفيا يمتلك معقولية وله حدود، وثانيا لحظة الإقرار بالارتباط الموضوعي بين التاريخ والزمن من حيث اعتبار التاريخ ليس مغازي وسير ووقائع، بل تراكم وانتقالات وانعطافات وجب وعيها والكشف عنها، وهو فهم لم يكن ممكنا أن يطال المؤرخ التقليدي كالطبري مثلا، حيث الماضي هنا ليس ماضيا مضى، بل ماض مستعاد، ولكي يتحقق ذلك لابد من جهد أو علم يعنى بذلك ويكشف عما يطاله من تغير. على أن ما يجب التأكيد عليه هنا أن فعل الاستعادة المطلقة يعد عملا مستحيلا، لأن هناك أشياء لم تترك أثرا بالمرّة، زد على ذلك أن الحوادث في حد ذاتها تعثرها ثغرات، ما يجعل من بناء الماضي نسيانا لأشياء وتذكرا لأخرى. إما لعدم أهميتها، أو لأنها لم تكن لها نتائج ظاهرة، أو بالنظر للانتقائية التي يخضع لها الماضي في علاقته مع الحاضر. وهو ما يعني أن إشكالية البناء لا تطال الماضي كماض، بل أيضا المؤرخ باعتباره المسؤول الأول عن كتابة التاريخ، وهو الأمر الذي يعكس العلاقة المتداخلة بين الحدث كفعل والحدث كوعي، بين الزمن وبين الإنسان كناطق باسم الزمن²³⁴.

إذا كان التاريخ إذن عملية بنائية تتطلب مجهودا، وليس معرفة معطاة بإمكان الجميع أن يصل إليها، فالنتيجة أنه ليس حكيما أو استعادة غير موجهة للماضي، بل هو علاقة بالزمن، لكنها علاقة مؤسسة على شواهد، ولأنه محايت للبشر ويسري على حاضرهم، تم الانتباه إلى خصوصية التاريخ، فإلى جانب الشواهد التي تعتبر بمثابة الركن المادي الذي يبنى عليه المؤرخ مادته المعرفية،

²³³ قسطنطين زريق، نحن والتاريخ: مطالبات وتساؤلات في صناعة التاريخ وصنع التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط الثالثة، 1974، ص: 13-14.
²³⁴ وهو ما دفع العروى إلى اعتبار كلمة "تاريخ"، إنما هي مجموع أحوال الكون في زمان غابر، ومجموع معلوماتنا حول تلك الأحوال انظر: عبد الله العروى، مفهوم التاريخ، ج الأول: الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، ط الثالثة، 1997، ص: 33-36.



يتم كذلك اللجوء إلى المقارنة وإلى إخضاع الوقائع إلى ضوابط عقلية تنتظم بدورها وفق ضرورات الحاضر . من هذا المنطلق تشكل عملية بناء الماضي عملية ذات حساسية لأنها تسائل عمليا مسألة الحدود بين المعرفي والإيديولوجي ، وهي قضية سيتم تناولها لاحقا ، لكن قبل ذلك سيتم الوقوف عند مواصفات المؤرخ .

المؤرخ: المواصفات والضوابط.

من الأكيد أن علاقتنا بالزمن البعيد أو القريب أو حتى الراهن ، ليست علاقة عقلية وفقط ، بل بكل تأكيد هي علاقة تحضر فيها كذلك الجوانب الوجدانية والمصلحية بمعناها العام ²³⁵ ، الشيء الذي يطرح قضية إعادة بناء الماضي وحدوده . ولأننا أمام قضية معرفية أساسا، عمد المشتغل على مجال التاريخ إلى وضع جملة ضوابط ²³⁶ بمثابة محددات تترع نحو تقليص هوامش الذاتية لصالح بناء خطاب موضوعي يتجه بالتاريخ نحو المعرفة القادرة على أن توحد جهودها بما يخدم الوظيفة الإستيمولوجية والاجتماعية للتاريخ . من هذا المنطلق يمكن الوقوف على بعض المحددات:

التجرد: والقصد هنا تجاوز الذاتية التي لا تعني تغييرها بإطلاق، اعتبارا لصعوبة الحديث عن بناء للماضي وكأننا أمام أشياء وظواهر طبيعية لا تؤثر في حاضرننا. ولأن الحال يتعلق بتاريخ يصنعه البشر ، وهو موجه للبشر ، عبر وساطة البشر – كما يقول العروي- ²³⁷ فإن ذلك يرتب مجموعة بياضات ، وهي بياضات يقصدها المؤرخ في كثير من الأحيان لأنها تخدم مشروعه النظري . من هذا المنطلق فالمقتفي لأثر التاريخ عليه أن يضع مسافة بينه وبين سلبيتين رئيسيتين لا بد من التنبيه إليهما: الأولى: هي الحسم مع الانتقائية التي تنح إلى التزوير. والثانية: القطع مع الدوغمائية التي تسقط في شباك المحاباة لطرف على حساب طرف آخر ، وفي كلتا الحالتين يتحول التاريخ إلى سلطة تابعة لسلطة عليا ترى في المعرفة التاريخية مجرد معرفة دعائية . إن التجرد معناه فتح آفاق

²³⁵ -بالنظر لكون التاريخ يعتبر مرتكزا أساسيا في بناء الهوية الجماعية ، وبالتالي تشكيل إيديولوجية الجماعات والمجتمعات ، الأمر الذي يفسر توظيف التاريخ كجزء من الصراع.

انظر: بول ريكور، من النص إلى الفعل، أبحاث في الهيرمينوطيقا، طبعة سوي ، ص: 418-426

²³⁶ -حيث يشير ج. هورس إلى أهمية الصدق كجزء من عمل المؤرخ . انظر: J . Hours, Valeur de l'Histoire, Puf, p: 70-72

²³⁷ عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، ج الأول: الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، ط الثالثة، 1997، ص: 33-36



رحبة لعملية بناء الحدث بما يخدم حقيقة الماضي، ومعنى ذلك أن المؤرخ في سعيه نحو تحويل الحدث إلى خبر مروي، فهو لا ينقل صورة الحدث كما حصلت في الزمن، بل يعمل على تركيب ذلك الحدث وتأويله، أي إخضاعه لجملة محددات تجعل الذات تنتصر لقراءة على حساب قراءات متعددة، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن الحدث ليس أحاديا في مضامينه وأفقه التأويلي، بل هو محشو بجملة من المعاني الكامنة داخله، والتي تجعل من استعادته قدرة على تفجير هذه المعاني الممكنة - كما يقول ريكور-. نحن إذن أمام ذاتية، لكنها ذاتية إيجابية، ذاتية تخدم التاريخ وتفتح أمام الحدث إمكانات متعددة لفهمها²³⁸. إن التجرد وفق هذا المعنى هو استحضار الشواهد وحفظ تراتبية الوقائع، دون أن يعني ذلك الإقرار بحقيقة القراءة الواحدة، وإلا لما أضحى التاريخ أحد أركان العلوم الإنسانية.

تعقل الوقائع: لا يتعلق الأمر هنا بالاستعراض الوصفي للأحداث، وبالتالي الإحالة إلى جملة آثار تنتظم وفق سياقات كرونولوجية تتسم بالتواتر والتعاقب، بل بتحليلها وعدم الاكتفاء برصدها من خلال الوقوف على عند الأسباب المفسرة والعوامل المساعدة، وذلك حتى يستقيم فهم الحدث على نحو عقلائي. ولكي يتم ذلك، فإن الأمر يقتضي الابتعاد عن تفسير التاريخ بآليات غير تاريخية تدرج ضمن دائرة الغيبيات أو الاعتقادات غير العقلانية. وفق هذا المعنى يصير الحدث أفقا قابلا للتعقل، ولأنه فريد، فإن الحاجة تستدعي الإقرار بالطابع المركب للحدث من خلال التأكيد على تفاعل مختلف العناصر حتى تلك التي تبدو صغيرة، فإنها أيضا لها اسهاماتها في بناء الواقعة التاريخية.

إن الطابع المركب والمعقد المرتبط ببناء الماضي، يجعل مهمة المؤرخ حساسة، فهو الذي يستنتق الأحداث، وهو الذي يبحث عن العلاقات، وهو أخيرا الذي يكشف عن المصالح التي تختفي وراء كل ذلك. من هنا يصير البناء العقلي للوقائع، وحده الكفيل بتحقيق هذه الغاية.

²³⁸ -Paul Ricoeur, Histoire et Vérité, Ed Seuil, Paris, p :23-24



امتلاك منهج ورؤية: والمقصود بذلك، أن التاريخ شأنه شأن جميع العلوم وثيق الصلة بالمنهج²³⁹، لكن مع التأكيد هنا أن المنهج المعتمد يختلف جلياً عما هو معمول به داخل المعرفة العلمية، إنه منهج يتزع نحو توظيف آليات التفسير والفهم في إعادة بناء الواقعة التاريخية، لذلك يلجأ الدارس للتاريخ إلى الشواهد المادية والمكتوبة والمروية، وإلى بعض المهارات كالمقاربة والنقد الداخلي والخارجي والتركيب والاستنتاج²⁴⁰... بغرض رسم معالم الماضي بنوع من الغائية التي تهدف إلى خدمة أفق عقلي وأخلاقي محدد سلفاً قد يرتبط بتصليب الهوية، أو تحرير الفرد، أو تحقيق فكرة العدالة.... من هذا المنطلق ليس هناك تاريخ بدون هدف، لكن في الآن ذاته لا يتعلق الأمر بتاريخ للمواقف، بل برهان حضاري تنخرط داخله الكتابة التاريخية²⁴¹، وهو ما يعني الإقرار الموضوعي بالتلازم بين المنهج والرؤية التي تنتظم داخلها الكتابة التاريخية.

الانفتاح: وهي أحد الأركان الأساسية في عملية البناء التاريخي. لا يتعلق الأمر هنا بإدماج كل المعارف في عملية البناء بشكل يؤدي إلى إفقاد التاريخ خصوصيته واستقلالته، بل إقامة رابط موضوعي بين التاريخ وباقي مجالات المعرفة الإنسانية بما يساهم في توسيع أفق فهم المؤرخ. هكذا يستعين التاريخ بالآداب كوسيلة لإبلاغ الحدث بنفس الدرجة الذي هو في حاجة للآداب لدراسة الذهنيات عن طريق دراسة استعمالات اللغة وتأويلاتها، ولأن الأمر يتعلق بوقائع مركبة، فإن الباحث في حقل التاريخ ملزم بتوظيف مناهج العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا وكذا الدراسات القانونية. بمختلف فروعها بغرض تكوين صورة عن السياقات المؤسسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها عناصر محددة في استيعاب الظاهرة المدروسة وكذا تظاهراتها. من هذا المنطلق تبرز مجموعة من الأسماء التي أسست لنفسها تميزاً على مستوى المناولة التاريخية بإدماج مناهج معرفية جديدة كانت إلى عهد بعيد مرتبطة بمجالات معرفية غير التاريخ كما هو الحال بالنسبة

²³⁹- عبد الأحد السبتي، "التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج"، ملاحظات أولية، مجلة الجدل، العدد 5-6 سنة 1987، ص: 26
قيس ماضي فرو، المعرفة التاريخية في الغرب مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط الأولى

²⁴⁰2013 ص: 19-50

²⁴¹عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، ط الأولى، 1988 ص: 71 يقول فوكو "التاريخ هو الكيفية التي يدبر بها مجتمع مادة وثائقية لا تنفصل عنه"، انظر: م. فوكو، جينالوجيا المعرفة، ترجمة أحمد السطاتي



لشارل تيلي²⁴² C.Tilly (عالم سياسة)، ف. سيمي²⁴³ F.Simian (اقتصادي)، كيلنر²⁴⁴ Gellner (انثروبولوجي، سوسيولوجي) ... وغيرهم ، وهي أعمال فسحت المجال أمام انفتاح التاريخ ، وبالتالي تحديد المقاربة التاريخية التي تترع نحو إدماج عناصر مساعدة في تحليل وضعيات تاريخية. على العموم يبدو أن إشكالات التاريخ لا تنحصر فيما تم الإشارة إليه سالفاً بقدر ما أن هذه الإشكالات تتعدى مجال اشتغال الباحث في التاريخ لترتبط بإشكالات معرفية تؤثر في صناعة المؤرخ ، الأمر الذي يجعل من سؤال التاريخ سؤالاً مركباً يبدأ بمسألة التحديد لينتهي بالقضايا الإستيمولوجية وبفلسفة التاريخ وهو ما سيتم تناوله بالتدرج.

²⁴² -C. Tilly, les Révolutions Européennes 1492-1992, Paris ,Ed du seuil, 1993

Aussi :la France conteste :de 1600 à nos jours ,Paris Fayard, 1986

²⁴³ -F. Simian , **Les fluctuations économiques à longue période et la crise mondiale** (1932). Paris , Félix Alcan, Collection: Les questions du temps présent 1932

²⁴⁴ - Gellner ,Nations et Nationalisme, Payot, Paris 1989